

Distr.: General
1 August 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والستون

الجمعية العامة
الدورة السادسة والستون

البند ٦٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز
في التنفيذ والدعم الدولي: أسباب النزاع في أفريقيا
وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في
أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٥/٢٧٨، الذي أُتخذ في أعقاب نظر الجمعية العامة أثناء دورتها الخامسة والستين في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٠ (A/65/152-S/2010/526) والذي يتضمن استعراضاً لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير عام ١٩٩٨ عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871-S/1998/318).

* A/66/150.



ويقدّم التقرير تقييما للتطورات الرئيسية في القارة خلال السنة الماضية ويبحث تنفيذ منظومة الأمم المتحدة للمجالات ذات الأولوية الرئيسية المحددة في التقرير الاستعراضي. وتمشيا مع الولاية الواردة في القرار ٢٧٨/٦٥ بإعداد مقترحات تتعلق بالسياسة العامة تتناول التحديات الناشئة، يقدّم التقرير تحليلا متعمقا لقضيتين من أكثر القضايا إلحاحا في أفريقيا وهما: ”الشباب، التعليم والتوظيف“ و”التزاع والموارد الطبيعية“ ويقترح توصيات محددة وعملية.

أولا - مقدمة

١ - استجابة لطلب من مجلس الأمن، اضطلع سلفي في عام ١٩٩٨ بتحليل شامل لأسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها مقترحا مجموعة من التدابير الواقعية والقابلة للتحقيق بغية الحد بصورة كبيرة من التوترات السياسية والعنف داخل كل دولة من الدول الأفريقية وفيما بين تلك الدول، ولبناء السلام الدائم، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (A/52/871-S/1998/318).

٢ - وطلبت الجمعية العامة إليّ في قرارها ٣٠٤/٦٣ أن أقدم تقريرا عن نتائج استعراض تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الأصلي فضلا عن الالتزامات المعقودة، والإجراءات المتخذة، والتقدم المحرز، والدروس المستفادة منذ عام ١٩٩٨. ونتيجة للمشاورات الواسعة النطاق مع الدول الأعضاء، والاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية، ومنظمات المجتمع المدني، ومؤسسات برتون وودز، ومنظومة الأمم المتحدة من خلال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بأفريقيا وبتنسيق من مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا، أصدرت تقريرا استعراضيا مُحددا التوصيات والمقترحات الرامية إلى تجديد التزام الأمم المتحدة بقضايا أفريقيا (A/65/152-S/2010/526).

ثانيا - استعراض أحداث السنة

٣ - شدّدتُ في تقريرتي الاستعراضي على ضرورة تغيير الخطاب المتعلق بأفريقيا، والتركيز على الفرص والاعتراف بوجود حقائق مختلفة في القارة. واليوم يتطلع العالم إلى أفريقيا من زاوية مختلفة، زاوية الأمل والإعجاب بالتقدم الذي تحرزه.

٤ - وبالرغم من أن آثار الأزمات العالمية لا تزال محسوسة، شهدت أفريقيا في السنة الماضية نموا اقتصاديا قويا وتحسنا في مؤشرات التنمية الاجتماعية، ولا سيما فيما يتعلق بالصحة والتعليم. ويسهم الاستفتاء السلمي على الاستقلال في جنوب السودان المعقود

في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، ونجاح كأس العالم للاتحاد الدولي لكرة القدم في جنوب أفريقيا، واعتماد دستور جديد في كينيا، والانتقال من الحكم العسكري إلى الحكم المدني الديمقراطي في غينيا والنيجر، والتغيرات التي أحدثتها شعبا مصر وتونس في تغيير المفاهيم القديمة بشأن القارة. وتُغير بسرعة المشاركة المتزايدة من جانب الاقتصادات الناشئة في القارة، والتحول السريع لأفريقيا الحيز السياسي الذي يعمل فيه القادة الأفريقيون. والواقع أن أفريقيا أصبحت تمثل التحول المطرد الذي يجري على الصعيد العالمي وعلى المستويين السياسي والاقتصادي والذي يجبرنا على إعادة التفكير في كثير من الطرائق التي نعمل بها.

٥ - وبالرغم من هذا التقدم، لا يزال بعض أنحاء أفريقيا يكابد التراع المسلح، والضعف، وتدني سيادة القانون والفقر المزمن، وتحمل النساء والأطفال وطأة تلك التحديات. ولا يزال التهديد المتزايد من المظاهرات العنيفة، والهجمات الإرهابية فضلا عن القضايا التي لم تتم تسويتها بشأن العمليات الانتخابية والتنوع غير المنظم، يشكّل تحديا استراتيجيا لأفريقيا ولشركائها في المجتمع الدولي. ولا يزال يجري انتهاك حقوق الإنسان حيث يتم قتل المدنيين عمدا، أو تشويههم أو الاعتداء عليهم جنسيا، واستغلالهم أثناء التراع، مع ما لذلك من آثار خطيرة بصفة خاصة على المرأة والطفل.

٦ - وبعض الثورات التي حدثت في شمال أفريقيا، ومؤخرا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أسفرت عن عنف مستمر وفي الجماهيرية العربية الليبية اندلعت في شكل عنف واسع النطاق حيث غادر البلد ما يزيد عن ٦٥٠.٠٠٠ شخص منذ بدء التراع. وقرر مجلس الأمن بقراره ١٩٧٠ (٢٠١١) إحالة الحالة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وفرض حظر على الأسلحة المتجهة إلى البلد وفرض حظر على السفر وتجميد الأصول لبعض المسؤولين الحكوميين. ولا تزال التغيرات غير الدستورية للسلطات والعنف اللاحق للانتخابات، مصدر قلق كبير. وفي كوت ديفوار، سوّيت في نهاية المطاف عقبة سياسية عندما أدى الرئيس أوتارا رسميا القَسَم أمام السلطات الدستورية في ٦ أيار/مايو ٢٠١١.

٧ - وبالرغم من الاستفتاء الناجح على الاستقلال، فإن أحدث دولة أفريقية تواجه تهديدا بعدم الاستقرار جراء العنف المستمر. ومنذ كانون الثاني/يناير، أسفرت الصدمات بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المتمردة في جونقلي، وأعالي النيل، وولاية الوحدة، عن مئات القتلى وآلاف المشردين. وتشير التقارير إلى أن التجنيد المستمر من جانب قيادة المتمردين والتقارير المتعلقة بزيادات في الجيش الشعبي لتحرير السودان في تلك المناطق ستشكل تحديات أمنية وسياسية في الشهور المقبلة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، حدثت

صدّامات بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وبين القوات الشمالية في أبيي، وفّر ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ من السكان هرباً من القتال. واستجابة لذلك، اتخذ مجلس الأمن في ٢٧ حزيران/يونيه القرار ١٩٩٠ (٢٠١١)، الذي أنشأ قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. وفي ولاية جنوب كردفان المجاورة، لا يزال القتال الذي بدأ في ٥ حزيران/يونيه يسبب موت كثير من المدنيين وتشريد عشرات الألوف كما عرّض للمخاطر مباشرة موظفي الأمم المتحدة. وبمساعدة وسطاء من الاتحاد الأفريقي، وقّعت حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان في أديس أبابا في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١١ اتفاقاً إطارياً بشأن الترتيبات السياسية والأمنية في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان. وفي ٨ تموز/يوليه أنشأ مجلس الأمن بقراره ١٩٩٦ (٢٠١١) بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان لمساعدة دولة جنوب السودان الجديدة على توطيد السلم في البلد. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، بلغ تمويل خطة عمل الأمم المتحدة وشركائها من أجل السودان ٧٣١ مليون دولار أي ما نسبته ٤٣ في المائة من المبلغ المطلوب وهو ١,٧ بلايين دولار.

٨ - وأفاد المكتب البحري الدولي بوقوع عدد متزايد من هجمات القراصنة العنيفة قبالة شاطئ الصومال في عام ٢٠١٠، حيث هوجمت ٤٩ سفينة وأخذ ١٠١٦ من أفراد الطواقم رهائن. ويُزعم أن القراصنة الصوماليين ينشطون لمسافة أبعد في المحيط الهندي. وفي داخل الصومال، لا يزال النزاع الطويل الأمد يشكّل تهديداً لاستقرار المنطقة. وثمة حوالي ١,٩ ملايين صومالي مشردين داخلياً، كما أن ٢,٤ ملايين نسمة، أي واحد من كل ثلاثة صوماليين بحاجة إلى مساعدة إنسانية. وفي ٩ حزيران/يونيه ٢٠١١، رحب مجلس الأمن بتوقيع اتفاق كمبالا.

٩ - وطبقاً للتوقعات الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠١١، أفلتت اقتصادات أفريقيا من الأزمة العالمية، لينتعش نموها بمتوسط ٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٠ بعد أن كان ٢,٣ في المائة في عام ٢٠٠٩، وكان النمو في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أسرع منه في شمال أفريقيا. ونظراً لارتفاع الشد في أسعار الأغذية والوقود في عام ٢٠١١، ومن ناحية أخرى ارتفع بالفعل عدد السكان في أفريقيا الذين يعيشون في فقر مدقع. ولا تزال معدلات البطالة المرتفعة كما يقيد الوصول المحدود إلى الطاقة، قدرة القارة على تكوين الثروة والوظائف.

١٠ - وقد دعا مؤتمر القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠ المجتمع الدولي إلى الوفاء بالتزاماته المتعلقة بالمعونة التي يقدمها إلى أفريقيا. وقد زادت إجمالاً المدفوعات الصافية من المساعدة الإنمائية الرسمية من ٢٩,٩ بلايين دولار في عام ٢٠٠٤ إلى ٤٨ بلايين دولار

في عام ٢٠١٠، بينما زادت المدفوعات الصافية من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية من ١٩,٤ بلايين دولار إلى ٢٩,٣ بلايين دولار.

١١ - ويغير التمويل والاستثمار الجديان في أفريقيا من جانب البرازيل وتركيا والصين والهند تغييرا جذريا العلاقات الاقتصادية للقارة مع بقية العالم. وامت التجارة بين أفريقيا والقوى الاقتصادية الناشئة نمو كبيرا على مدى السنوات القليلة الماضية. وحددت الحكومات والمؤسسات الأفريقية بوضوح تنمية البنية الأساسية باعتبارها من بين أولوياتها الرئيسية كي تحي منافع علاقاتها المعززة مع الاقتصادات الناشئة. واحتذاء بأولويات الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا يجري التركيز بشدة على مساعدة صغار المزارعين، وكثير منهم من النساء، وتوفير الدعم للمشاريع المتوسطة والصغيرة التي تولد الوظائف، وتوفير الوصول إلى الخدمات الأساسية وشبكات الأمان للأسر الضعيفة في مواجهة الصدمات الاقتصادية.

١٢ - وثمة أثر كبير على حياة الناس في كثير من البلدان الأفريقية للتحويلات الأفريقية وتتجاوز أحيانا المساعدة الإنمائية الرسمية. بيد أن من الضروري تخفيض تكلفة معاملات التحويلات وإيجاد الفرص للاستثمار الموجه إلى التنمية. وبالرغم من تراجع الاقتصاد العالمي، يقدر نمو تدفقات التحويلات إلى أفريقيا على مدى الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ بما نسبته ٤,٥ في المائة. بيد أن تلك النسبة أدنى بكثير مما كانت عليه قبل الأزمة العالمية. ومما يؤسف له أن الاضطراب الحالي في الجماهيرية العربية الليبية قد أسفر عن عودة أعداد كبيرة من المهاجرين من منطقة الساحل إلى بلدانهم الأصلية.

١٣ - وفي هذه السنة نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وهو مخطط أفريقيا الخاص للتقدم الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة. وتتيح هذه المناسبة الفرصة للتأمل بشأن منجزات البرنامج الكثيرة، ولتجديد التزامنا بدعم جهود أفريقيا الرامية إلى تعزيز نموها وتنميتها، ومشاركتها في الاقتصاد العالمي.

تعزيز التركيز على الصلة بين السلم والتنمية

١٤ - أشرتُ في تقرير الاستعراضى إلى أن كثيرا من نزاعات اليوم غالبا ما ستحدث داخل الدول، ومن المحتمل أن يسببها الإقصاء المنهجي لأجزاء كبيرة من المجتمع من مؤسسات الحوكمة السياسية ومن إمكانية الوصول إلى الأصول الاقتصادية والخدمات الاجتماعية. والبلدان التي تواجه لا مساواة صارخة، وتكون مؤسساتها ضعيفة وغير تمثيلية، وتفتقر إلى الوظائف اللائقة، والفرص والحريات، ولا سيما بالنسبة لعدد كبير من السكان الشباب، تواجه مخاطر متزايدة من عدم الاستقرار.

١٥ - وعلى الرغم من أننا نفهم بصورة أفضل الديناميات الاجتماعية - الاقتصادية للعنف المسلح وأثره السلبي على التنمية، لا يمكننا في معظم الحالات وضع برامجنا بناء على ذلك، أو تولي المسؤولية عن هذه العلاقة بصورة ملائمة. ومن الأمور البالغة الأهمية أن نعيد تركيز الاستراتيجيات الإنمائية الحالية، لكي يمكننا أن نضع، إلى جانب الأهداف الإنمائية للألفية، جدولاً اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً أقوى يستجيب للشؤون الجنسانية، وأطراً مؤسسية أقوى لمواجهة التحديات المتداخلة المتعلقة بالسلم والتنمية. ولقد وضع عدد من كيانات الأمم المتحدة مؤشرات ومعايير بشأن مجموعة من القضايا المتعلقة بتوطيد السلم، بما في ذلك ما يتعلق بحماية المدنيين وتمكين المرأة. وتساعد مثل تلك الأدوات عمليات الأمم المتحدة على إبراز الوسائل اللازمة لدعم التنفيذ المستمر لمهامها. وسأكلف فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بأفريقيا بوضع مؤشرات قابلة للقياس ودراسة التقدم المحرز في التوصيات التي قدمتها في تقرير الاستعراض السابق من أجل تحقيق فهم أفضل للعلاقة الوثيقة بين السلم والتنمية والمجالات التي تحتاج إلى اهتمام عاجل.

ثالثاً - تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الاستعراضي

١٦ - حدد تقرير الاستعراضي مجموعة من التوصيات الرامية لمعالجة بعض المسائل الرئيسية التي يرحح أن تهتم على جدول الأعمال الأفريقي ومن ثم ستستلزم اهتماماً مركزاً. ويقدم هذا الفرع عرضاً لتنفيذ منظومة الأمم المتحدة للمسائل الرئيسية ذات الأولوية التي حددت في تقرير الاستعراضي.

ألف - التعاون المؤسسي

١٧ - يعمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي على تنسيق وجود الأمم المتحدة في أديس أبابا في مجالات السلام والأمن، ويعزز التنسيق بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة كما يعزز قدرة المنظمة على دعم الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي في المجالات التنفيذية وفي بناء القدرات من أجل عمليات السلام. وفي ٢ شباط/فبراير ٢٠١١، أصدرت تقريراً لاستعراض البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي (A/65/716-S/2011/54) دعوت فيه إلى التعاون بشكل أفضل وإلى تبني رؤية استراتيجية مشتركة من الجانبين على حد سواء. بما يفي بأهداف البرنامج. وقد أوصت آلية التنسيق الإقليمي من أجل أفريقيا بالتعجيل في تنفيذ البرنامج من خلال برنامج شامل للعمل فيما بين المجموعات التابعة للألية وأجهزة الاتحاد الأفريقي. ويتطلب وجود تعاون سياسي فعال تحسين القدرات التحليلية والتخطيط الاستراتيجية والتنسيق فيما بين المنظمتين، بما في ذلك بذل المزيد من الجهود في مجال الإعلام

والدعوة. ومجموعة الدعوة والاتصالات التابعة للآلية، التي عقدها مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، هي في سبيلها لإرساء إطار استراتيجي بشأن الاتصالات مع الاتحاد الأفريقي في هذا الشأن.

١٨ - ويجري أيضا تعزيز التعاون بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية والأمانة العامة، حيث ينظم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا إحاطات منتظمة لتبادل المعلومات مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والإدارات والمكاتب، من قبيل إدارة شؤون نزع السلاح، ويسدي المكتب المشورة التقنية إلى العديد من الجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل صياغة مواقف مشتركة بشأن المعاهدة المتعلقة بتجارة الأسلحة. وسيعمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي أيضا على تعزيز التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وقد وقعت إدارة الشؤون السياسية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي اتفاقا جديدا للتعاون في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

باء - منع نشوب النزاعات، وحفظ السلام وإدارة النزاعات

١٩ - اتخذت خطوات إضافية من أجل تحديد الأنشطة المتعلقة بمنع نشوب النزاعات ضمن إطار استراتيجي متماسك، بما يشمل الشروع في وضع مبادئ توجيهية للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال الوساطة، وذلك في الاجتماع الثالث لفرقة العمل المشتركة المعنية بالسلام والأمن، المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وقد أنشئ مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في عام ٢٠١٠ من أجل التركيز على الدبلوماسية الوقائية والعمل مع حكومات ومنظمات بلدان وسط أفريقيا. وتقوم إدارة عمليات حفظ السلام، ومعها إدارات ومكاتب أخرى من قبيل مكتب شؤون نزع السلاح، بدعم مفاوضات الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بوضع إطار للسياسات لدى الاتحاد الأفريقي بشأن إصلاح القطاع الأمني يهدف إلى توفير إطار تستعين به الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية وشركائها في صياغة عمليات فعالة تخضع للمساءلة لإصلاح القطاع الأمني واستعراضها وتنفيذها. وأعدت إدارة عمليات حفظ السلام برنامجا للدعم متعدد السنوات بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل المساعدة في بناء القدرات اللازمة لتنفيذ هذه السياسة.

٢٠ - وفي آذار/مارس ٢٠١١، وقع مكتب شؤون نزع السلاح وإدارة عمليات حفظ السلام خطة عمل مشتركة من أجل المضي في تعزيز التعاون فيما بينهما لمكافحة الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع في البلدان التي تدور بها نزاعات أو التي هي في مرحلة ما بعد النزاع، بما فيها غينيا - بيساو. ويتعاطم بدرجة كبيرة بنجاح قوات حفظ السلام وتحقيق الاستقرار في بعض الحالات، من وجود ولاية تتعلق بمكافحة الاتجار في المخدرات. وتقف

الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد كي تدعم الدول التي تستضيف عمليات للسلام في تنمية قدراتها الرامية لمكافحة الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع، حسب الاقتضاء.

٢١ - وعملية التخطيط المتكامل للبعثات والإطار الاستراتيجي المتكامل (انظر A/65/669) هما آليتان مصممتان من أجل المساعدة في تنسيق أنشطة الأمم المتحدة ولضمان استمرار الجهود الرامية للتصدي للأسباب الجذرية للتراع دون انقطاع بعد مغادرة عمليات حفظ السلام ولكفالة سلاسة الانتقال إلى مرحلة بناء السلام. ويشكل إدراك الجماهير لعمل الأمم المتحدة وشركائها أمرا حاسما في كفالة النجاح في تنفيذ الولايات والانتقال إلى جهود تحقيق الاستقرار على المدى الطويل. وتشكل التحولات الرائدة من المحطات الإذاعية التابعة لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى محطات بث إذاعي عامة فيما بعد الحرب في سيراليون وجمهورية أفريقيا الوسطى نماذج للخدمات المتوجهة نحو الانتقال التدريجي بالنسبة للبرامج التي ترعاها الأمم المتحدة في بيئات ما بعد حفظ السلام.

جيم - بناء السلام والإنعاش فيما بعد النزاعات

٢٢ - تعمل لجنة بناء السلام على تنفيذ التوصيات الواردة في وثيقة "استعراض بنية بناء السلام لدى الأمم المتحدة" (انظر A/64/868-S/2010/393، المرفق) بشأن كيفية تحقيق قدر أكبر من الوضوح فيما يتعلق بالمبادئ والعمليات والإجراءات. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أقرت اللجنة التنظيمية "خريطة طريق مؤقتة للإجراءات خلال عام ٢٠١١" من أجل كفالة إيلاء التركيز الملائم على مجموعة محدودة من المهام ذات الأولوية بهدف تعزيز أثرها في البلدان المدرجة في جدول أعمالها. وفي ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١١، قررت لجنة بناء السلام إدراج غينيا على جدول أعمالها، لتتصرف لأول مرة دون إحالة من مجلس الأمن وإنما بالاستجابة إلى طلب تقدمت به غينيا بنفسها.

٢٣ - وقد أدرجت قضايا مكافحة الاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة في عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون باعتبارها جزءا من المبادرة المشتركة للساحل الغربي لأفريقيا، التي تستهدف البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاعات، وتسهم في مبادرات بناء السلام وفي إصلاحات القطاعات الأمنية. وسيتم بشكل مشترك تنفيذ شراكة مع إدارة الشؤون السياسية تهدف للتصدي للتهديدات الأمنية في منطقة وسط أفريقيا خلال عام ٢٠١١.

٢٤ - وفي تقريره بشأن مشاركة المرأة في بناء السلام (A/65/354-S/2010/466)، حددت خطة عمل تتألف من سبع نقاط لضمان تخصيص نسب أكبر من التمويل المقدم في إطار بناء السلام لدعم تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين باعتبار ذلك جزءا من جهود أوسع نطاقا

لإشراك المرأة في منع نشوب النزاعات وفي إعادة البناء الاجتماعي. وسيكون كيان الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومكتب دعم بناء السلام مسؤولين عن رصد التقدم الذي تحرزه المنظمة على طريق تنفيذ الخطة والإبلاغ بشأن هذا التقدم. ويلتزم صندوق بناء السلام بمضاعفة إنفاقه على بناء السلام وتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين بحلول عام ٢٠١٢.

دال - النمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة

٢٥ - أيدت الجمعية العامة بقرارها A/65/280 إعلان اسطنبول^(١) وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠^(٢)، الذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، والذي يركز بشكل قوي على بناء القدرات الإنتاجية، وأهابت بجميع أصحاب المصلحة المعنيين أن يلتزموا بتنفيذ برنامج العمل. وثمة أهمية خاصة لهذا البرنامج بالنسبة لأفريقيا، التي تضم ٣٣ بلداً من أقل البلدان نمواً البالغ عددها حالياً ٤٨ بلداً، حيث يتناول أيضاً الصلة التي تربط بين النزاع المسلح والتنمية.

٢٦ - ولا يزال ضمان الأمن الغذائي وتعزيز التنمية الريفية عنصرتين رئيسيتين في سياسة الأمم المتحدة من أجل النمو الاقتصادي. ويركز الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة على إعادة التأهيل فيما بعد النزاع عن طريق التنمية الزراعية والاستثمار في تكنولوجيات ما بعد الحصاد من أجل التقليل من فواقد الأغذية التي تبلغ قيمتها ٤ بلايين دولار سنوياً، وتعزيز الأمن الغذائي للقارة. ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة، من شأن سد الفجوة بين الجنسين في الزراعة تحقيق مكاسب كبيرة يمكنها تقليل عدد الجوعى بنسبة تتراوح من ١٢ إلى ١٧ في المائة. ولا يزال من الأمور البالغة الأهمية تقديم الدعم للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، الذي يهدف إلى إقامة شبكات أمان للفقراء الجوعى والقيام بتدخلات مباشرة من أجل تحسين التغذية.

٢٧ - وقد بينت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات قدرتها على تعزيز التغيير الاقتصادي والاجتماعي. وأفريقيا هي أسرع المناطق الإقليمية نمواً في استخدام الهواتف المحمولة. إلا أنه من الضروري كفاءة أن تخدم هذه الأدوات هدف تحقيق السلام والتنمية وأن تواكب الأمم المتحدة ابتكارات القرن الحادي والعشرين بإقامة الشراكات السلمية من أجل التصدي

(١) A/CONF.219/L.1.

(٢) A/CONF.219/3 و Rev.1.

بنجاح للتحديات الراهنة. فعلى سبيل المثال، جعلت من الابتكار أولوية في الاستراتيجية العالمية من أجل صحة المرأة والطفل.

هاء - حقوق الإنسان

٢٨ - اتخذنا خطوات كبيرة نحو إرساء بنية للرصد والمساءلة تكون أكثر شمولاً، من أجل التصدي للدائرة المفرغة من الإفلات من العقاب على أعمال العنف الجنسي المرتكبة أثناء الحرب، وذلك بقرار مجلس الأمن ١٩٦٠ (٢٠١٠) الذي يدعو إلى إدراج مرتكبي هذه الأعمال في قائمة علنية وأن يعاقبوا بفرض جزاءات عليهم. وقد أتم ممثلي الخاص المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع، الذي يعمل مكتبه بكل طاقته حالياً، عدداً من البعثات الرامية لتسليط الضوء على الاتهامات بتفشي الاغتصاب وارتكابه بشكل منهجي. وقد اتخذت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية نهجاً مبتكرة وأرست آليات للمساعدة في حماية المدنيين في البلد، بمن فيهم النساء والأطفال. ولا تزال منظومة الأمم المتحدة، من خلال هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ملتزمة بالمضي في مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ سياسات لتحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز التمثيل النصف للمرأة ومشاركتها الفعالة في كافة مجالات السلام والأمن والتنمية.

٢٩ - وتقدم مفوضية حقوق الإنسان، بالتعاون مع إدارات ومكاتب أخرى من قبيل مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، تدريبات لبناء قدرات قوات الدفاع/الأمن بشأن حماية حقوق الإنسان والمساءلة عن انتهاكاتهما، لا سيما خلال فترات الانتخابات.

رابعاً - تحديات ناشئة

٣٠ - طلبت الجمعية العامة إليّ، في قرارها ٢٧٨/٦٥ أن أطرح، بالتشاور مع الشركاء المعنيين، مقترحات سياساتية حول القضايا المحددة في تقرير الاستعراض. وبذلك، أصبح من الواضح أننا نحتاج، على صعيد المنظومة، إلى تعزيز إدماج مختلف أطر السياسات التي نشارك بها في العمل مع أفريقيا. وفي البيئة الحالية المحدودة الموارد، تلزمنا أفكار مبتكرة لضمان تضافر الجهود وتحديد الأولويات، بما في ذلك روح القيادة والالتزام التي تتحلّى بها الجمعية العامة ومجلس الأمن في توجيه منظومة الأمم المتحدة وفي إنشاء الحيز السياسي الملائم اللازم للتعامل مع شركاء الأمم المتحدة والشركاء الآخرين. وأهيب بالجمعية العامة ومجلس الأمن، من خلال فريقها العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، إلى مواصلة المشاركة مع منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير وفي توفير مبادئ توجيهية بشأن معظم القضايا الملحة والناشئة.

٣١ - وفي ضوء آثار التنمية السياسية والاقتصادية والاستقرار في أفريقيا، يقدم هذا القسم تحليلاً متعمقاً، ويقترح توصيات عملية لمعالجة مسألتين من أكثر المسائل إلحاحاً في القارة، وهما "الشباب والتعليم والتوظيف" و "النزاع والموارد الطبيعية".

ألف - الشباب والتعليم والتوظيف

٣٢ - يشكل الحصول الملائم على فرص التعليم الجيد وفرص العمل اللائق عنصراً حيوياً من عناصر الحد من الفقر والاستقرار السياسي والسلام والأمن والتنمية المستدامة. وتتطلب هذه المسألة المعقدة ردوداً منسقة ومبتكرة تعالج البعد الاجتماعي والاقتصادي للشباب والتعليم والبطالة، فضلاً عن الآثار المترتبة على استبعاد الشباب من المشاركة السياسية.

٣٣ - وقد أهدت، في تقرير الاستعراض، بالأمم المتحدة إلى أن تعمم سياسات وبرامج تهدف إلى تمكين الشباب وتهيئة الظروف اللازمة لتمكينهم من المشاركة التامة في جميع جوانب المجتمع. وأبرزت أيضاً ضرورة ضمان الإدراج المناسب لسياسات شبابية في استراتيجيات بناء السلام بعد انتهاء حالات النزاع والتعجيل بتنفيذ خطة عمل واغادوغو من أجل النهوض بالعمالة وتخفيف وطأة الفقر.

٣٤ - ووفقاً لتوقعات شعبة السكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، تقل أعمار ما نسبته ٦٠ في المائة تقريباً من سكان أفريقيا، البالغ عددهم بليون نسمة، عن ٢٥ سنة. ومع تزايد أعداد الشباب، يلزم إيلاء مزيد من الاهتمام للحاجة الملحة إلى كفاءة حصولهم على التعليم الجيد والمهارات والوظائف اللائقة فضلاً عن توفير حيز كاف للمشاركة والتمثيل الفعّالين في الحياة السياسية والاجتماعية. وجاء أحد الدوافع الرئيسية للاستياء الحالي في بعض أجزاء شمال أفريقيا، إلى حد كبير، نتيجة لسنوات من سوء الإدارة الاقتصادية، وعدم كفاية الاستثمارات الاجتماعية، وانعدام المشاركة السياسية وفرص العمل الكريم للشباب.

٣٥ - وتهدف هذه التحركات إلى الحصول على وظائف بقدر ما تهدف إلى تحقيق المساواة والعدالة والديمقراطية. وهي تهيئ ظروفاً يمكن أن تؤدي إما إلى زيادة الفرص الاجتماعية السياسية والاقتصادية، أو إلى أن تصبح معها تطلعات الشباب أصعب تحقيقاً. وستتوقف النتيجة، إلى حد كبير، على نجاحنا في تلبية هذه التطلعات. وعلينا، لدى تقديمنا المساعدة للمجتمعات المحلية في معالجة الأسباب الجذرية للسخط، أن نتحلى بوعي أكبر بالإطار التاريخي والاجتماعي والسياسي لتلك المجتمعات، وأن نضمن مراعاة البرامح للمخاوف والحساسيات المحلية بطريقة مناسبة.

٣٦ - وعلينا أن نعني في جميع الأوقات المساهمة الكبيرة التي يمكن أن يقدمها الشباب لتطوير مجتمعاتهم. فإن لم نعرف بالأصول الشبابية ونستفد منها، ستستمر دورة عدم الاستقرار والتخلف والظلم من جيل إلى جيل. والأمم المتحدة، من خلال إعلانها عام ٢٠١١ السنة الدولية للشباب: الحوار والتفاهم المتبادل، والاتحاد الأفريقي، الذي قام في مؤتمر القمة المعقود في هذه السنة في مالابو بغينيا الاستوائية، من ٢٣ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠١١، بإجراء مناقشة بشأن "التعجيل بتمكين الشباب لأغراض التنمية المستدامة"، أقرت بأنه لا توجد اليوم قضايا أكثر إلحاحا من الاستجابة لتطلعات الشباب وأحلامهم بشكل إيجابي وعاجل.

التعليم

٣٧ - يبلغ متوسط صافي معدل القيد بالمدارس الابتدائية في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى حوالي ٧٦ في المائة وفي بلدان شمال أفريقيا ٩٤ في المائة. وتمضي غالبية البلدان الأفريقية في طريق تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في توفير التعليم الابتدائي للجميع بحلول عام ٢٠١٥. وبشكل عام، أُحرز تقدم في معدلات القيد بالمدارس من خلال إلغاء الرسوم المدرسية، وزيادة الاستثمارات العامة، وتحسين الدعم المقدم من المانحين.

٣٨ - بيد أن النجاح كان أقل في مجالات أخرى، ولا سيما نوعية التعليم، ومعدلات إتمام الدراسة، والقيد في التعليمين الثانوي والعالى، وإصلاح التعليم الأساسي، وتوظيف المعلمين، والتدريب التقني والمهني. ويتسرب من المدارس، في كل عام، ما يزيد على ١٠ ملايين تلميذ في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، ويترك ملايين الأطفال المدرسة من دون اكتساب المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب. ومن بين ٧١ مليون مراهق غير الملحقين بالمدارس، يوجد أكثر من ٥٠ في المائة منهم في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، ولا يزال أكثر من ٣٠ مليون طفل أفريقي مستبعدين تماما من التعليم بسبب عوائق مالية أو اجتماعية أو ثقافية أو مادية. وفي العديد من المجتمعات، تؤثر المعتقدات والممارسات الثقافية تأثيرا سلبيا جدا على التحاق المرأة بالتعليم، ولا يعالج العديد من السياسات الوطنية قضية حق الفتيات في التعليم. وبالإضافة إلى الشباب، غالبا ما يُستبعد من النظام التعليمي الشباب من ذوي الإعاقة أو الشباب اللاجئون أو العمال المهاجرون.

٣٩ - ووفقا لتقرير عام ٢٠١٠ للرصده العالمي لمبادرة توفير التعليم للجميع التي أطلقتها اليونيسكو (باريس، ٢٠١٠): الوصول إلى الفئات المهمشة، يبلغ متوسط الفجوة التمويلية السنوية في التعليم للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥ حوالي ٦٥ في المائة في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى؛ وقد بلغت نسبة التلاميذ إلى المعلمين ١:٦٨ في تشاد و ١:٦٥ في

إثيوبيا. وفي ظل تلك المعدلات، ستكون أفريقيا بحاجة إلى ١,٢ مليون معلم جديد حتى عام ٢٠١٥. ومن الأسباب المؤدية إلى انخفاض مستويات التحصيل الدراسي انخفاض أجور المعلمين، وعدد المعلمين غير القادرين على العمل بسبب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو بأمراض أخرى، والصعوبات التي تعترض سبيل الوصول إلى فئات الأطفال والشباب الأضعف في المستوطنات العشوائية الحضرية أو في المناطق النائية، وعدم توفر اللوازم المدرسية.

٤٠ - وعلى الرغم من تزايد مشاركة الجهات المانحة الدولية والمبادرات التعاونية، لا تزال أعداد الشباب الحاصلين على شهادات التعليم العالي منخفضة للغاية. وفي جميع أنحاء القارة يبلغ معدل القيد ٦ في المائة في هذه المؤسسات، أما مشاركة النساء فمنخفضة إلى حد مؤسف، في حين أن ما نسبته حوالي ٤٠ في المائة من وظائف أعضاء الهيئة التدريسية في مؤسسات التعليم العالي لا يزال شاغرا.

العمالة

٤١ - ساهم التعليم في تقليص الفجوة القائمة بين الجنسين ورفع مستويات محو الأمية في أفريقيا، على الرغم من أنه لم يكن له تأثير يذكر على معدلات البطالة. وتزداد معدلات البطالة في أوساط الشباب المتعلمين ذوي التعليم العالي في حين تنخفض نسبة البطالة بين العمال الأقل مهارة بسبب حاجتهم إلى العمل من أجل كسب لقمة العيش. وتشير منظمة العمل الدولية إلى أن حوالي ٩٠ في المائة من الوظائف المستحدثة في أفريقيا توجد في الاقتصاد غير الرسمي وأن ١٥٢ مليوناً من العمال الشباب، ينتمي معظمهم إلى بلدان أفريقية واقعة جنوب الصحراء الكبرى، ويعيشون في أسر معيشية فقيرة لا يتجاوز نصيب الفرد فيها من الإنفاق ١,٢٥ دولاراً يومياً. ويناضل الشباب الأفريقيون، بغض النظر عن مستوى تعليمهم، في سبيل العثور على فرص عمل لائقة.

٤٢ - وفي البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، يشكل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٤ سنة ٣٦ في المائة من القوة العاملة. ووفقاً لتقديرات البنك الدولي، يفد ١٠ ملايين من الخريجين الشباب إلى سوق العمل كل عام. وتشير اليونسكو إلى أن معظم الخريجين البالغ عددهم ٤,٩ ملايين في عام ٢٠٠٩، وهو الرقم الذي سيتضاعف تقريباً ليبلغ ٩,٦ ملايين بحلول عام ٢٠٢٠، قد حصل على شهادة في العلوم الاجتماعية والأعمال التجارية والقانون، فيما سجلت مجالات الهندسة والصناعة والبناء والصحة أدنى نسبة من خريجي التعليم العالي. ويتزايد عدم التطابق القائم بين التعليم وسوق العمل. ويؤدي تشبع قطاع الخدمات العامة إلى ارتفاع معدلات البطالة؛ وهو قطاع خاص صغير الحجم

وغير قادر على توظيف أعداد كبيرة من الأشخاص؛ كما توجد معوقات على الطلب على اليد العاملة؛ وثغرات في المعلومات بين الباحثين عن عمل وأرباب العمل المحتملين؛ ومعوقات تحول دون إيجاد فرص للنشاط التجاري وتطوير تلك الفرص.

٤٣ - وتعد حالة البطالة الحالية في أفريقيا مرتفعة بالنظر إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي مؤخرا إلى نحو ٦ في المائة سنويا، رغم وجود فروق كبيرة بين المناطق. وتُظهر بيانات منظمة العمل الدولية بقاء البطالة عند معدل ١٢ في المائة في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى طوال العقد الماضي، ومع وجود تفاوتات ضخمة، تتراوح بين ٥٥,٨ في المائة في جنوب أفريقيا و ١٠,٩ في المائة في ناميبيا. ويبلغ معدل بطالة الشباب في سيراليون ٥٢,٥ في المائة مقابل المتوسط الوطني البالغ ١٠,٢ في المائة. ويعود السبب، جزئيا، في اندلاع الانتفاضات الراهنة والحارية في شمال أفريقيا إلى بطالة الشباب، التي بلغت نسبتها ٣١ في المائة في تونس، و ٣٤ في المائة في مصر.

٤٤ - ولا تشير أرقام البطالة إلى التحدي الحقيقي. وهي لا تعكس الأبعاد الأخرى لها كالعمالة الناقصة والعاملين من الفقراء، التي تسود في زراعة الكفاف والقطاع غير الرسمي بالمدن، وهما يؤثران أكثر على النساء اللواتي يملن إلى الاحتشاد في قطاعات المهارات المتدنية والمنخفضة الأجر، والتي تتسم بانخفاض تكاليف الدخول إليها والخروج منها. ويزيد معدل البطالة في المناطق الحضرية عنه في المناطق الريفية، ويتضرر منها الشباب والشبان ذوو الإعاقة على نحو مجحف بسبب مسائل اجتماعية وبسبب التمييز في مكان العمل.

٤٥ - والتكاليف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للشباب غير المتعلمين والعاطلين عن العمل مرتفعة بشكل كبير. وبانعدام فرص كسب لقمة العيش، ستستمر دورات الفقر في الانتقال من جيل إلى جيل. وقد تؤدي البطالة إلى زيادة تورط الشباب في الجريمة والعنف. ودون الحماية الاجتماعية، يطلب كثير من الشباب الرزق، بمن فيهم الخريجون، عن طريق مزاوله أنشطة في الاقتصاد غير الرسمي، أو عن طريق الهجرة إلى مناطق حضرية أو إلى بلدان أخرى. وعلى الرغم من أن أي نوع من أنواع الهجرة غير المنظمة قد يؤدي إلى تنافس على الموارد وفرص العمل في مناطق المقصد، لا بد من تعزيز الآثار الإيجابية للهجرة كالتحويلات المالية والاجتماعية، من أجل قطف ثمار التنمية.

٤٦ - وللقطاع الخاص في أفريقيا دور محوري في معالجة البطالة في صفوف الشباب. وهناك أيضا مكاسب كبيرة في مجال العمالة في مجال إطلاق طاقات المرأة في مجال تنظيم المشاريع من أجل إيجاد فرص للنمو بدلا من الاقتصاد غير الرسمي والقطاعات القليلة العائد، والقطاعات المتشعبة. وقد حان الوقت الآن لإمعان النظر في رسم سياسات مالية ونقدية

وتجارية وصناعية لإيجاد وظائف، مع أساليب تتسم بطابع محلي أكثر لإيجاد فرص للعمل
تلسي التطلعات المحلية والمجتمعية، وتسهم في الحفاظ على السلم الاجتماعي والتنمية
الاقتصادية المحلية.

٣ - مبادرات الأمم المتحدة والمبادرات الأفريقية

٤٧ - في العقود الأخيرة، دفع عدد من المبادرات العالمية والإقليمية التي اتخذتها
الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والحكومات الأفريقية بجدول أعمال تنمية الشباب إلى الأمام،
بما في ذلك برنامج العمل العالمي للشباب لعام ١٩٩٥؛ وإطار عمل داكار بشأن توفير التعليم
للجميع لعام ٢٠٠٠؛ وخطة العمل للعقد الثاني للتعليم في أفريقيا (٢٠٠٦-٢٠١٥) الخاصة
بالاتحاد الأفريقي؛ وميثاق الشباب الأفريقي؛ وتحديد أولويات تنمية الشباب خلال
عقد الشباب (٢٠٠٩-٢٠١٨)، وعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة
(٢٠٠٥-٢٠١٤). وتم إنشاء فرقة المتطوعين الشباب التابعة للاتحاد الأفريقي في كانون
الأول/ديسمبر ٢٠١٠. بمشاركة ٦٧ عضواً من جميع أنحاء أفريقيا كبرنامج إنمائي قاري
يوظف المتطوعين الشباب ويشاركهم العمل في جميع البلدان الـ ٥٣ في أفريقيا.

٤٨ - وبذلت الحكومات الأفريقية جهوداً متضافرة على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي،
بما في ذلك اعتماد نهج قطاعية شاملة، والبدء في مشاريع محو الأمية من أجل التنمية، وإلغاء
الرسوم المدرسية في التعليم الابتدائي في جميع البلدان تقريباً. وفي الصومال، يركّز وضع
برنامج قطري مؤقت للعمل اللائق على الأسباب الكامنة وراء التراجع، كالتحكم في الموارد
ومسائل العمالة والاقتصاد، ويتناول العناصر الأساسية على نحو متضافر مع جميع أصحاب
المصلحة المعنيين. وقد نجح منتديان مماثلان للحوار الاجتماعي الشامل في أعمالهما
في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي.

٤٩ - واتخذت الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ القرار ١٣٤/٦٤ الذي
أعلنت فيه السنة التي تبدأ في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٠ السنة الدولية للشباب تحت شعار
”الحوار والتفاهم“. وعُقد اجتماع رفيع المستوى حول الشباب يومي ٢٥ و ٢٦ تموز/
يوليه ٢٠١١ في نيويورك. ومثلت السنة الدولية خطوة هامة في مبادرات المجتمع الدولي
لتركيز على دور الشباب وتقوية صوتهم في الشؤون العالمية. وقرر الاتحاد الأفريقي، أثناء
دورته العادية السابعة عشرة المعقودة في مالابو (غينيا الاستوائية) في حزيران/يونيه ٢٠١١
صياغة إطار للتعليم والتدريب التقنيين والمهنيين، وتناول على نحو خاص مجالي الزراعة
وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويقوم في نفس الوقت بتسريع وتيرة تنفيذ خطة العمل
الخاصة بعقد الشباب. وعقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي من ٤ إلى ٢٩ تموز/

يوليه ٢٠١١ جزءا رفيع المستوى واعتمد إعلانا وزاريا يدعو إلى تعاون دولي أكثر فعالية من أجل تحقيق أهداف توفير التعليم للجميع: جودة التعليم، والرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، وتنمية المهارات ومحو الأمية لدى الكبار.

٤ - المقترحات والتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة

٥٠ - يزداد عدد سكان أفريقيا بسرعة. ومن المتوقع أن تمثل أفريقيا ٢٩ في المائة من سكان العالم المتراوحة أعمارهم ما بين ١٥ و ٢٤ سنة بحلول عام ٢٠٥٠. وستظل لهذا التحول آثار مالية وسياسية واجتماعية هامة تتراوح ما بين ارتفاع تكاليف التعليم والخدمات الصحية ومخاطر الاضطراب الاجتماعي وضغوط الهجرة.

٥١ - وتتطلب استراتيجية التعامل مع عمالة الشباب نهجا متكاملًا يتناول العرض والطلب المتعلقين بالعمل وكذلك كمية العمالة ونوعيتها؛ ويشجع على وضع آليات للحماية الاجتماعية من أجل الشباب؛ ويضمن الحوار الاجتماعي من أجل تحسين الحقوق المتعلقة بالعمل؛ ويوفر الحد الأدنى للأجور الأساسية، ويحسن الإنتاجية وكذلك معايير العمل والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل. ولا بد للسياسات المشجعة على النمو أن تزيد أيضا من الإنصاف في توزيع الفرص الاجتماعية والسياسية والدخل، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة والمحرومة عادة، لا سيما النساء والشباب ودراسة الفرص والتحديات التي يحدثها التكامل الإقليمي والعولمة في مجال تنمية الشباب.

٥٢ - ولا يزال الضعف يكتنف تحديد وصياغة خطط العمل والبرامج الموجهة للشباب كفاعلين في بناء السلام والتنمية الاقتصادية. فقد استبعد الشباب على نحو كبير من جدول أعمال السلم الدولي والجهود الإنمائية، ونادرا ما يتلقى المراهقون، خلال الحروب أو بعدها، أي اهتمام خاص أو مساعدة نفسية من أجل تناول المسائل المتعلقة بالأنماط المختلفة للاندماج الاجتماعي وتكوين الهوية الشخصية. ويجب على الأمم المتحدة وشركائها الأفريقيين العمل من أجل إيجاد الآليات المناسبة لإشراك الشباب في عملية بناء السلام والتنمية وكذلك تحديد مضمون تلك المشاركة.

٥٣ - ومن الضروري بالنسبة لجميع أصحاب المصلحة التوصل إلى فهم أفضل لنطاق المشكلة والإمكانات الضخمة التي يمثلها الشباب وأن يعززوا العلاقة الأساسية بين العمالة وبناء السلام. وللأمم المتحدة دور مهم تقوم به، بالتعاون الوثيق مع الحكومات، والاتحاد الأفريقي، والمناخين ومنظمات المجتمع المدني، في توفير استجابات لمحنة سكان أفريقيا الشباب.

٥٤ - وإنني أدعو الجمعية العامة، ومجلس الأمن ومنظمة الأمم المتحدة إلى تعميق تواصلها مع الشباب وتيسير مشاركتهم في عمليات صنع القرار من خلال المشاورات

الرسمية وغير الرسمية بغية تحديد أسباب الاستياء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بين صفوف الشباب والسعي لإزالتها. ويجب على كيانات الأمم المتحدة أن تزيد في تنسيقها وجهودها بغية التوصل إلى نهج أكثر شمولاً وتكاملاً في ما يتعلق بتنمية الشباب.

٥٥ - وسأُنظر في طرق ضمان إدراج توفير الدعم الاجتماعي والنفسي للفئات الشابة المتضررة من جراء النزاع، عند الاقتضاء، في ولايات حفظ السلام وبناء السلام والتنمية وتوفير مساعدة كافية لوزارات الصحة أو التعليم أو الشؤون الاجتماعية، ووزارات العمالة ونُظُم الدعم المعتمِدة على المجتمعات المحلية من أجل الشباب والمراهقين في مناطق النزاعات.

٥٦ - وأكرر ندائي لآلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا بإدراج مسألة الشباب في جميع المجموعات ودعم الأولويات القطاعية، كما تحددها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، القدرة على تأمين الاستثمارات وتيسير توفير فرص العمل للشباب، أي تحسين الهياكل الأساسية، وابتكار تكنولوجيات معلومات واتصالات جديدة؛ والاستثمار في المزارع الصغيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضمان السيطرة على الأوبئة.

٥٧ - ويمكن لأفرقة الأمم المتحدة القطرية وتواجدها في بلدان مرحلة ما بعد انتهاء النزاع أن تساعد في التواصل مع الشباب وإعطاء الأولوية لتعليم فيه جودة وابتكار (الرسمي وغير الرسمي)، كعمليات التدريب الداخلية، والعمل الطوعي، والتعلم الإلكتروني، والتعلم المتعلق بتنظيم المشاريع، والتدريب في مجال المشاريع، وتيسير إشراك شباب الشتات وكذلك في ما يخص الانتقال إلى الاقتصاد المراعي للاعتبارات البيئية المبني على الوظائف الملائمة للبيئة والطاقة المتجددة، لا سيما بالنسبة للنساء. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إقامة شراكات مع الاتفاق العالمي والشركات الخاصة والكيانات الأخرى.

باء - النزاع والموارد الطبيعية

٥٨ - أكدت الجمعية العامة في العديد من المناسبات على الحاجة للتصدي للآثار السلبية للاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في كل جوانبه كطريقة لتعزيز السلم، والأمن والتنمية في أفريقيا، وأدانت الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية الذي يذكي النزاعات المسلحة.

٥٩ - وفي تقرير الاستعراض الذي قدمته (A/65/152-S/2010/526)، دعوت منظومة الأمم المتحدة إلى مراعاة دور الموارد الطبيعية (بما في ذلك الحصول على الأرض وضمان

حقوق حيازة الأرض، والماء، والتنوع البيولوجي والمواد الخام، وكذلك توزيع العائدات من استغلال الموارد الطبيعية) بصفة منتظمة في كل تقييم للنزاعات السياسية في أفريقيا.

٦٠ - وقد جعل النزاع حول الموارد الطبيعية أفريقيا محط الاهتمام الدولي، لا سيما خلال العقد الماضي. وعلى الرغم من غنى القارة بالمعادن والأراضي الصالحة للزراعة، لا يستفيد الكثير من الأفارقة من هذه الثروة. وأدى التداخل المعقد بين السياسة والاقتصاد على الصعيدين الوطني والدولي الذي يكتنف ملكية الموارد الطبيعية وإدارتها والتحكم فيها إلى الإضرار بالمجتمعات، وإذكاء النزاعات المسلحة، وزيادة الفساد وفتح الأبواب للتدخل الأجنبي في مناطق عديدة من القارة. وأصبحت بعض النزاعات إقليمية ومن شأنها أن يكون لها أثر عالمي على الإمداد بالموارد الطبيعية.

٦١ - وفي بعض الحالات، شهدت بلدان ما يسمى بـ "لعنة الموارد" إذ أفضت وفرة المعادن والوقود إلى نتائج إنمائية سلبية، بما في ذلك ضعف الأداء الاقتصادي، والانخفاضات الكبيرة في النمو، وارتفاع مستويات الفساد، والنزوح، والتدهور البيئي، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والحوكمة غير الفعالة وتدهور سلطة الدولة وازدياد العنف السياسي.

٦٢ - ويبرز عدد من المسائل المعقدة في هذا السياق. وتشمل هذه المسائل الصراعات من أجل الأرض والموارد الطبيعية التي تدرك عدم الاستقرار وانعدام الأمن، ومقادير كبيرة من الضغط لأغراض المحسوبة، والفساد، والنزاع بين المجموعات المتنافسة على الصعيدين الوطني والدولي ومظاهر عدم المساواة في توزيع الأرباح والإيرادات، ولا سيما بالنسبة للنخب. وأتهمت بعض الشركات التي لها مقر في الخارج وصناديق ثروات سيادية بالسعي لاستغلال موارد أفريقيا بطرق مضرّة بمصالح السكان المحليين على المدى الطويل، وبذا تشجع نمو نخب محلية فاسدة تعرقل بدورها نشوء دول تستجيب لحاجات الرعايا وتخضع للمساءلة.

٦٣ - وتعد الصناعات الاستخراجية وإدارة الأراضي والغابات وأمن المياه والطاقة مجالين هامين جدا يستحقان المزيد من الاهتمام.

١ - الصناعات الاستخراجية

٦٤ - تميل الصناعات الاستخراجية في أفريقيا إلى أن تكون موجهة للتصدير. وما فتئت السيطرة على استغلال الثروات المعدنية، كالذهب والماس وغيرهما من الأحجار الكريمة، والكولتان واليورانيوم والأخشاب، والاستفادة من إيراداتها، تشكل عوامل هامة في حروب الموارد في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون وليبيريا، حيث أسهم بدرجة كبيرة

التدخل المتزايد للشبكات الإجرامية والجماعات المسلحة الأجنبية والوطنية في الأنشطة الاقتصادية، ولا سيما التعدين، في انعدام الأمن وانتشار العنف.

٦٥ - وتعد شفافية الإيرادات عنصرا مهما من عناصر الحوكمة التي تمكن الأمم من حثي ثمار استغلال مواردها الطبيعية. ويُحرز حاليا تقدم نحو تحقيق الشفافية في الصناعات الاستخراجية، وإن كان بوتيرة بطيئة. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أعلن رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، كابيلا، فرض حظر على نشاط التعدين في مناطق معينة لتيسير إبعاد الجماعات المسلحة غير المشروعة عن المناجم، حيث استُعيض إلى حد كبير عن وحدات الجيش بشرطة المناجم. ويهدف هذا الإجراء إلى وضع حد لتدخل الشبكات الإجرامية المتغلغلة في صفوف الشرطة في مجال التعدين، وإتاحة إمكانية تسجيل جميع المشاركين في هذا القطاع. ورُفِع هذا الحظر في شهر آذار/مارس.

٦٦ - وفي ١٩ أيار/مايو ٢٠١١، اعتمدت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إطارا مشتركا طوعيا بشأن العناية الواجب بذها لكفالة سلاسل إمدادات لا تشوبها النزاعات، وفي ٢٧ أيار/مايو ٢٠١١، أقرت مجموعة الثمانية لأول مرة الكشف الإلزامي عن مدفوعات الصناعة الاستخراجية التي تتلقاها الحكومات، وذلك لوضع قوانين وأنظمة تكفل الشفافية، ولتعزيز معايير طوعية تقتضي من شركات النفط والغاز والتعدين الكشف عن المبالغ التي تدفعها للحكومات أو تشجعها على ذلك.

٢ - الأراضي والغابات

٦٧ - يوجد ١٧ بلدا من أصل ٢٢ بلدا من بلدان العالم التي تشهد أزمات غذائية طويلة الأمد في أفريقيا. ويعد تدهور النظام البيئي والتصحر وتحات التربة وسنوات الجفاف المتتالية عوامل تربط تغيير المناخ بالتزاع على الأرض. وسيصبح التزاع على الموارد في المناطق شبه القاحلة مصدر قلق متزايد، وهو نزاع يدور في معظم الحالات بين الرعاة والمزارعين. ومع تضاؤل كميات الموارد الطبيعية المتاحة في المناطق غير المحمية، تصبح المناطق المحمية هدفا للصيد غير المشروع والرعي غير القانوني وغيرهما من الأنشطة البشرية، وهو ما يؤثر على استدامة هذه المناطق وغالبا ما يزيد حالات النقل غير القانوني للموارد الطبيعية عبر الحدود، وهي حالات غالبا ما تكون لها صلة بالتزاعات الوطنية أو الإقليمية.

٦٨ - ويعني الجمع بين أهمية الحقوق المتعلقة بالأراضي ونظم الحيازة في تحديد المنظومات السياسية والاجتماعية، أن أراضي أفريقيا غالبا ما تكون موضع نزاع حاد. ومعظم النزاعات التي نشبت مؤخرا بسبب الأراضي هي صراعات محلية ظلت مستمرة عبر الأجيال، تغذيها في كثير من الأحيان خلافات تاريخية كانت قائمة أصلا بين الجيران، وعادة ما يجري التعامل

معها على المستوى المحلي. وينبغي زيادة استكشاف القدرات المحلية فيما يتعلق بحل قضايا التراع على الأرض لأسباب متصلة بتغير المناخ.

٦٩ - ويعد الإصلاح الزراعي، ولا سيما الحصول على الأراضي، مسألة حساسة للغاية في جميع أنحاء أفريقيا. وأصبح إقبال الأجناب على شراء الأراضي على نطاق واسع لاستغلالها في الزراعات الصناعية أو في إنتاج الوقود الأحيائي مثار جدل، ويرى فيه البعض تهديدا للإمدادات الغذائية والسيادة وبقاء صغار المزارعين. ولا تملك النساء أو تسيطرن إلا على نسبة صغيرة جدا من الأراضي. ولذلك آثار سلبية على قدرة المجتمعات المحلية على التعافي من التراعات واستتباب الأمن الغذائي، ولا سيما عندما لا يسمح بعد التراع للأسر المعيشية التي تعيلها إناث باستعادة السيطرة على الأراضي التي يكون أصحابها الذكور غائبين.

٧٠ - وأفريقيا هي موطن ثاني أكبر الغابات الاستوائية المطيرة في العالم، إلى جانب مجموعة متنوعة من الغابات الجافة. وللغابات دور إيكولوجي واجتماعي واقتصادي أساسي، وللمشاكل التي تؤثر عليها نقاط تقاطع مع القضايا المتصلة بالأرض والأمن الغذائي والأمن المائي وأمن الطاقة، ويشكل حطب الوقود أحد الإسهامات الرئيسية للغابات في التخفيف من وطأة الفقر. وقد كان للغابات دور في تأجيج التراعات، كما هو الحال في ليبيريا، حيث صيغ مصطلح "الأحشاب المؤججة للتراعات". ويمكنها أيضا أن تحفز النمو الاقتصادي. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وُضع نظام لعقود الامتياز والضرائب لكفالة التقاسم المنصف للمنافع بين جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك السكان المحليون والدولة، على المستويين المحلي والوطني.

٣ - المياه

٧١ - تشكل إدارة الصراعات المتعلقة بالمياه أحد أكبر التحديات في الجهود المبذولة لتحقيق إدارة بيئية فعالة على الصعيد العالمي. وفي حين تشكل المياه أحد أسباب التراع المحتملة، فقد حُلّت معظم الخلافات الرئيسية بشأن الموارد المائية عن طريق التعاون والتفاوض. ويساعد برنامج اليونسكو المعنون "من التراع المحتمل إلى إمكانية التعاون: المياه من أجل السلام"، على سبيل المثال، على تعزيز التعاون والتنمية فيما يتعلق بإدارة الموارد المائية العابرة للحدود.

٧٢ - وتضم أفريقيا ٨٠ من الأنهار العابرة للحدود وأحواض مياه البحيرات، بما في ذلك ٣٨ من أحواض المياه الجوفية التي يشترك فيها أكثر من بلد واحد. وما زالت المخاوف بشأن توافر المياه في المنطقة شبه القاحلة في الجنوب الأفريقي، شأنها في ذلك شأن حوض نهر السنغال وحوض نهر النيل، قائمة في ضوء تزايد عدد سكان الدول المشاطئة، والحاجة

المتزايدة، أكثر من أي وقت مضى، إلى الطاقة والمياه، مع زيادة تفاقم الوضع بسبب آثار تغير المناخ.

٧٣ - وما زال نحو ٤٠ في المائة من سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى غير قادرين على الحصول على مياه الشرب المأمونة و ٦٩ في المائة يفتقرون إلى مرافق صرف صحي ملائمة. والوضع في المناطق الريفية أسوأ من ذلك، إذ تصل نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه الشرب المأمونة ٥٣ في المائة، والذين يفتقرون إلى مرافق الصرف الصحي الملائمة ٧٦ في المائة. وقد يزيد عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه في أفريقيا بـ ٧٥ مليون شخص بحلول عام ٢٠٢٠، وبمئات من الملايين بحلول عام ٢٠٥٠. ولضعف الموارد والخدمات المائية، وتردي أوضاع قطاعات الصحة والطاقة والكهرباء، أثر مباشر على الأمن الغذائي في أفريقيا. ويقدر مصرف التنمية الأفريقي الاستثمارات المطلوبة لتلبية احتياجات أفريقيا من المياه بمبلغ يتراوح بين ٥٠ بليون و ٥٤ بليون دولار سنويا لكل سنة من السنوات العشرين المقبلة. وتشكل المياه أيضا أحد أكبر القيود التي تعوق إنتاجية المرأة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إذ تقضي النساء سنويا أكثر من ٤٠ بليون ساعة في جلب المياه، أي ما يعادل قيمة عمل عام كامل لمجموع القوة العاملة بفرنسا. وعقد مؤتمر دارفور الدولي للمياه من أجل سلام مستدام في الخرطوم يومي ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١١ للتأكيد على أهمية المياه ليس فقط من أجل السلام الدائم، بل أيضا من أجل التنمية في دارفور، وأشركت المجتمعات المحلية في مراحل التخطيط وتنفيذ ٦٥ مشروعا مائيا في ولايات دارفور الثلاث.

٤ - أمن الطاقة

٧٤ - أفريقيا هي أدنى مستهلك للطاقة، إذ يعيش ٥٠٠ مليون شخص دون كهرباء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يظل ٢٣ بلدا من البلدان الأفريقية، البالغ عددها ٤٨، عرضة للصدمات المرتبطة بقطاع الطاقة. وبحكم الفقر المدقع وعدم إمكانية الحصول على أنواع أخرى من الوقود، فإن ٨٠ في المائة من السكان يعتمدون على الكتلة الأحيائية (مثل الخشب والنباتات). وهذا بدوره يزيد في إزالة الغطاء النباتي، كما أن التغيرات السلبية في الأنظمة الإيكولوجية تسهم على الأرجح، بدورها، في تشريد السكان. وقطع الأخشاب بطريقة غير مستدامة، وزيادة تدهور التربة، وانقطاع الإمدادات، كلها عوامل تهدد التنمية المستدامة والأمن البشري. وعلى أحد الأصعدة، قد يؤدي سعي بعض الدول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة بهدف حماية إمداداتها من الطاقة إلى نشوء منازعات بين الدول. ومن الشواغل الأخرى الأثر المحتمل على التنمية من طاقة كهربائية لا يمكن الاعتماد

عليها أو لا يمكن تحمل تكلفتها. وقد يؤدي تناقص مستوى تدفق مياه الأنهار بسبب آثار تغير المناخ إلى تراجع في إنتاج الطاقة الكهرومائية، وهو ما سيؤثر بدوره على الحدود المالية للاستثمارات في مجال الطاقة وقدرتها على الاستمرار. ويعد عام ٢٠١٢ السنة الدولية للطاقة المستدامة للجميع. ويجب أن يشهد هذا العام ثورة عالمية في مجال الطاقة النظيفة الضرورية للحد من مخاطر تغير المناخ، والحد من الفقر، وتحسين الصحة العالمية، وتمكين المرأة، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥ - حسن إدارة الموارد الطبيعية

٧٥ - إن حسن إدارة الموارد الطبيعية، على المستوى السياسي والاقتصادي والمؤسسي، أمر بالغ الأهمية لتعزيز إدارتها بطريقة مسؤولة، ويقتضي من جميع الجهات الفاعلة، بما فيها الحكومات والشركات الدولية والمجتمعات المحلية، وضع سياسات تخلف أثرا إيجابيا على الاقتصادات الوطنية والمحلية.

٧٦ - ومن الضروري أن ندعم العمليات التي تقودها أفريقيا لوضع حد أدنى من المعايير اللازمة لحسن إدارة الموارد الطبيعية على أساس فهم مستنير للصلات القائمة بين البيئة والتزاع والتنمية، وفي إطار برنامج شامل لبناء السلام. ويجب علينا مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة الحكومات والمجتمع المدني على إدارة الموارد الطبيعية، وذلك بسبل منها تعزيز آليات الرصد والإنفاذ؛ وانخراط القطاع الخاص في أنشطة الإعمار والتنمية بعد انتهاء التزاع باعتباره شريكا؛ وتعزيز الآليات التنظيمية القائمة، بما في ذلك مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أو عملية كيمبرلي. وتتيح الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران منتدى يمكن للبلدان الأفريقية أن تعالج فيه بفعالية موضوع إدارة الموارد الطبيعية في إطار تقييم الحوكمة. وتكتسي معالجة القضايا المتصلة بالفساد، والمرتبطة في معظم الأحيان باستغلال الموارد الطبيعية، نفس القدر من الأهمية البالغة. ويوفر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المساعدة اللازمة لتعزيز قدرات السلطات المعنية بمكافحة الفساد ووضع سياسات وطنية لمكافحة الفساد، وذلك تمشيا مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ويقوم حاليا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي بوضع مبادئ للاستثمار الزراعي المسؤول.

٧٧ - وليس من الضروري أن تحدد وفرة المعادن أو الوقود أو الأراضي المسار السياسي أو الاقتصادي للبلدان الأفريقية. وحيثما كان الاستغلال غير القانوني أو الإدارة الفاسدة وغير العادلة للموارد الطبيعية عنصرا أساسيا في ديناميات التزاع، فإن الاستعادة المبكرة

للقدرة على إدارة الموارد بطريقة تتسم بالشفافية والمساءلة في فترة ما بعد النزاع أمر بالغ الأهمية. وبرنامج "التراعات والكوارث" التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مثال على ذلك. فهذا البرنامج يوفر المساعدة في مجال بناء القدرة على تحسين إدارة الموارد الطبيعية، واتباع أفضل الممارسات في مجال إدارة البيئة، وكفالة تسخير الموارد الطبيعية لدعم الأولويات في مجالي التنمية وبناء السلام. وينبغي أيضا توفير القدرة على رسم خرائط للموارد وتوفير المهارات اللازمة للتفاوض على العقود والاتفاقات المتعلقة باستغلال الموارد الطبيعية.

٦ - الأمم المتحدة والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية:

٧٨ - ينبغي قياس التقدم المحرز في أفريقيا من خلال قياس التحسينات الملموسة التي طرأت على حياة الشعوب. فكما دعت الأمم المتحدة لتقديم المساعدة، يلزمها أن تستهدف احتياجات المجتمعات المحلية بفعالية من أجل تحسين رفاه الأشخاص وأمنهم في سياق إدارة الموارد الطبيعية وعلاوة على ذلك يتيح إدراج الأمم المتحدة، لتحليل الموارد الطبيعية والاحتياجات البيئية في التخطيط لمنع نشوب النزاعات وتقديم المساعدات الإنسانية وعمليات التعافي المبكر مجالاً للتحسن.

٧٩ - وقد بذلت بعض الجهود في هذا الصدد. واتخذ مجلس الأمن في الماضي تدابير حازمة للتصدي لمسألة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. وفرض حظرا على جميع الجذوع المستديرة ومنتجات الأخشاب الآتية من ليبيريا، كما فرض حظرا على جميع أنواع الماس الخام الآتي من أنغولا وكوت ديفوار وسيراليون، وحظرا على بيع النفط إلى أنغولا وسيراليون أو توريده إليهما. وكلف المجلس أيضا بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بتقديم المساعدة إلى الحكومة الانتقالية في مسألة استعادة الإدارة السليمة للموارد الطبيعية، كما كون المجلس مجموعة من الخبراء من شأنهم اقتراح تدابير لمنع الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، والذي يؤدي إلى تمويل الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد برزت هذه المسألة أيضا في جدول أعمال الهيئات الحكومية الدولية الأخرى مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام.

٨٠ - ويعمل الاتحاد الدولي لمكافحة الجريمة ضد الحيوانات والأحياء البرية، الذي بدأ العمل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، على اعتماد نهج شامل وتعاوني من أجل تقديم المساعدة في عملية منع الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، بما في ذلك الأنواع المهددة بالانقراض والجرائم المرتكبة ضد الغابات. ويُجري مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حاليا تحليلا للتهديد في وسط أفريقيا ويشمل الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع في الموارد الطبيعية، وسوف يكون هذا التحليل بمثابة أداة لصنع السياسات بشكل مدروس. ومنذ

حزيران/يونيه ٢٠٠٩، كان لكل من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني سياسة بيئية مكرسة للبعثات الميدانية للأمم المتحدة وتغطي المجالات الرئيسية لإدارة الموارد مثل النفايات والطاقة والمياه والموارد الثقافية والتاريخية.

٨١ - ويقوم فريق إطار الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بتنسيق الإجراءات الوقائية الذي استضافه مكتب منع الأزمات والتعافي منها التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإدارة برنامج مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، ويعمل هذا البرنامج على الربط بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وإدارة الشؤون السياسية ومكتب دعم بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، من أجل دعم البلدان في تحسين إدارة الموارد الطبيعية بما لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام، ومن أجل إدارة التوترات بشأن القضايا البيئية وتخفيف حدتها. وتعزز هذه الشراكة عملية وضع السياسات وتنسيق البرامج بين الجهات الفاعلة الرئيسية في المقرات الرئيسية وعلى الصعيد الميداني، وتُعد سلسلة من المذكرات التوجيهية وكتيبات التدريب وأداة للتعليم الذاتي على شبكة الإنترنت.

٨٢ - وينبغي للهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والهيئات الأفريقية أن تنظر في مسألة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية من خلال اتباع نهج إقليمي، بالإضافة إلى المنظور الوطني، لمعالجة الأبعاد الإقليمية للمشكلة، بما في ذلك مسائل مثل الصلة بالاتجار غير المشروع في الأسلحة أو بالمرتزقة أو بالاتجار بالمخدرات. وتعطي مبادرة غرب أفريقيا التي أطلقها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا؛ وإدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، والإنتربول بدعم تنفيذ خطة العمل الإقليمية من أجل التصدي لتفاقم مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا (٢٠٠٨-٢٠١١) مثالا جيدا على التعاون في هذا المجال.

٧ - مقترحات وتوصيات تتعلق بالسياسة المتبعة

٨٣ - ونحن بحاجة إلى مواءمة سياستنا وآليات استجابتنا، من أجل التصدي بفعالية إلى جيل جديد من الأزمات متعددة الأوجه التي يمكن أن تنطوي على عناصر تتعلق باستغلال الموارد الطبيعية وبالتغير البيئي. ولهذا، نحن بحاجة إلى مبادئ توجيهية للسياسة واضحة وموجزة، وأدوات وآليات لتبادل المعلومات والخبرات داخل المنظومة. ومن الضروري أن تساعد بعثات الأمم المتحدة والأفرقة القطرية، البلدان والمجتمعات المحلية في دمج الموارد الطبيعية والاعتبارات البيئية في خططها فيما بعد. ولا سيما على الصعيد الإقليمي. وسوف

تقطع عمليتي تعزيز الهيكل المؤسسي والتعاون الإقليمي وتعزيز التفاعل مع ممثلي القطاعين الخاص والمالي شوطاً طويلاً لضمان النجاح في الاستراتيجيات المتفق عليها عموماً.

٨٤ - وينبغي للأمم المتحدة، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والحكومات والجهات المانحة والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية، أن تهدف إلى تعزيز عملية تقودها أفريقيا يكون من شأنها تحويل ثروة الموارد الطبيعية من التزام في فترة السلم إلى أحد أصول السلم في حالي النزاع وما بعد النزاع.

٨٥ - وأدعو منظومة الأمم المتحدة أن تدمج المسائل المتعلقة بتحليل عملية إدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك إصلاح الأراضي وإدارة المياه والتحديات البيئية، في إطار عمليات تقييم حفظ السلام وبناء السلام والمسائل الإنسانية.

٨٦ - وسوف أنظر في إمكانية توزيع خبراء في إدارة الموارد الطبيعية في عمليات حفظ السلام للمساعدة في تنفيذ سياسة بعثات الأمم المتحدة الميدانية المعنية بالبيئة.

٨٧ - وسوف أدعو أفرقة الأمم المتحدة القطرية ومكاتب دعم بناء السلام إلى أن تدرج ضمن استراتيجياتها الوطنية المعنية بالحد من الفقر، برامج تهدف إلى تعزيز إدارة للموارد تتسم بالمسؤولية والعدالة والمراعاة للمنظور الجنساني، ومنتجة من الناحية الاقتصادية في البلدان التي بها نزاع وتلك التي في مرحلة ما بعد النزاع.

٨٨ - وحيث تشكل الموارد الوطنية جزءاً من الأصول الوطنية المهمة، ينبغي للأمم المتحدة أن تدعم إجراء حوار وطني حول دور إيرادات الموارد الطبيعية في المجتمع، بغية تحديد استراتيجية شاملة بشأن النمو والتنمية، وتعزيز طريقة تتسم بمزيد من المساءلة والشفافية لاستخدام الموارد الطبيعية، بما في ذلك من خلال تطبيق سياسات فعالة لمكافحة الفساد. وينبغي القيام بذلك بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني والجماعات الإقليمية الاقتصادية والاتحاد الأفريقي - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٨٩ - وأدعو الشركاء الدوليين والقطاع الخاص لدعم مدونات القواعد المعنية بمسؤولية الشركات والامتثال للآليات التنظيمية القائمة لضمان عدم تحويل عائدات الموارد الطبيعية إلى أنشطة تزيد من حدة النزاع.

٩٠ - وأدعو جميع الشركاء للنظر في الاستخدام الفعال لمعارف وممارسات السكان الأصليين والنساء في مجال إدارة الموارد الطبيعية والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، بما في ذلك آليات الوساطة المحلية فيما يتعلق باستخدام الأراضي مثل مجالس الشيوخ ومجالس السلام المحلية.

٩١ - وأدعو الآلية التنسيقية الإقليمية بأفريقيا وغيرها من الشركاء إلى تقديم المساعدة في بناء القدرات لمؤسسات حوض النيل القائمة، مثل مبادرة حوض نهر النيل وأمانة اتحاد نهر مانو، وبلدان نظام طبقات المياه الجوفية في المنطقة النوبية، بحيث تكون أكثر استجابة لتحديات تغير المناخ والتزاعات، تمشياً مع الأطر القائمة للاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من الشراكات والبرامج، مثل البرنامج العشري لبناء القدرات التابع للاتحاد الأفريقي.